اليوم ختام معرض «بحرينا» وتتويج الفائزين بـ«تحدي الأجيال»

هالة سليمان لـ«أخبار الخليج»: تنظيم المعرض في المحرق خلال الربع الأخير من ٢٠٢٥

كتبت: أمل الحامد

تصوير - عبدالأمير السلاطنة

تختتم اليوم السبت فعاليات معرض «بحرينا» التي نظمتها الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة «بحرينا» من أجل تحقيق الأهداف الوطنية ذات الصلة بتعزيز الانتماء الوطني، وترسيخ قيم المواطنة.

وتتضمن فعاليات اليوم الأخير ورشة تفاعلية للرسم لجمعية أولياء أمور أصحاب الهمم تقدمها زينب الحلواجي، فقرات موسيقية وطنية لفرقة الشرطة الموسيقية، والقيم الوطنية يقدمها فريق البحرين، وكشك التصوير، والرسم والتصوير مع جدارية في حب البحرين، ومسابقة أدر واربح، وحفل الختام وتكريم الفائزين في مسابقة تحدي الأجيال.

وصرحت هالة سليمان مدير المكتب التنفيذي للخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة «بحرينا» لـ«أخبار الخليج» بأن المعرض تفاعلي على أرض الواقع بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني منها مجلس الفنون وهيئة الحركة بركة، مشيرة إلى أن معرض بحرينا سيكون مستمراً في جميع المحافظات وستتم إقامته بشكل دوري بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني. وأشارت إلى أنه تم التواصل مع جمعية وطني ليكونوا جزءًا من العمل.

وذكرت أن المكتب التنفيذي لـ«بحرينا» يدير وينسق بالتعاون والتكاتف مع جميع الجهات ليتم ترجمة رسالة الحب والانتماء لدى المواطنين والمقيمين على أرض الواقع، مشيرة إلى أن سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة أعلن مؤخراً مبادرة «هيئة البيت العود» التي تهدف إلى تعزيز الولاء والانتماء الوطني لدى الشباب البحريني، مضيفة أن الخطة الوطنية «بحرينا» وهيئة البيت العود والهيئات الأخرى متجهة لتعزيز وترسيخ الانتماء الوطني وإبراز إيجابيات مملكة البحرين.

○ هالة سليمان.

وتطرقت إلى الحديث عن مسابقة «تحدي الأجيال» في نسختها الأولى التي شهدت ٢٠٠ مشاركة، وتم قبول ١٥٩ عملا وضعت على قائمة للتصويت الرقمي ويتم تقييم الأعمال من قبل لجنة التحكيم وفق معايير فنية، موضحة أن فتح باب التصويت الرقمي بهدف الوصول إلى شريحة أوسع من الجمهور من خلال ترويج المشارك لعمله.

وأشارت إلى وجود بعض المشاركات التي قد تكون بسيطة في المحتوى ولكنها تعبر عن شخص وحبه للوطن وتعزيز قيم المواطنة.

وأضافت أنه من شروط المسابقة أن يقوم المشارك بالترويج لعمله في مجتمعه والإعلام الاجتماعي، لافتة إلى أن الخطة الوطنية من خلال ورش العمل التي نظمتها والزيارات للجامعات قامت بإيصال رسالة للطلاب بأن الإعلام الاجتماعي هي وسيلة وقناة يجب استخدامها لنشر الأشياء الإيجابية والمفيدة والرسائل الصحيحة، مشيدة بتعاون الجامعات والأساتذة في هذا الجانب.

وأشارت إلى أن الجمهور منذ افتتاح معرض «بحرينا» أبدوا رغبتهم في التعاون والمشاركة وأن يكون لهم دور في أهداف الخطة الوطنية، إلى جانب تقديم مقترحات من أجل تطوير المبادرات والبرامج التفاعلية.

وأفادت سليمان بأن فكرة المسابقة أن تكون سنوية، وسيتم مراجعة المخرجات بعد انتهائها لرؤية كيفية تطويرها ودراسة استمراريتها بشكل سنوي أو تطويرها من خلال أنشطة أخرى.

ولفتت إلى أن نجاح تجربة معرض «بحرينا» سوف يتم الاستمرار بها وسيتم إقامة المعرض في الربع الأخير من العام الحالي في محافظة المحرق، مشيرة إلى وجود طلبات من عدة جمعيات للتعاون معهم، كما أبدت جميع مؤسسات المجتمع المدني التي تم العمل معها بالمعرض رغبتهم في استمرار التعاون.

الرأي الثالث

معرض «بحرينا».. وتحدي الأجيال

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

أول السطر:

كنت أتمنى من الجهات المعنية أن تنشر ردا وتوضيحا حول الفيديو المتناقل بشأن وجود «سمك الصافي البحريني» في المياه الإقليمية لإحدى الدول الخليجية، في ظل سريان فترة حظر صيد أسماك الشعري والصافي والعندق، اعتبارًا من ١ أبريل وحتى ٣١ مايو ٢٠٢٥، بموجب القرار رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤.. خاصة وأن السوق البحريني لا يوجد فيه حاليا هذا النوع من الأسماك، التزاما بقرار الحظر.

للعلم فقط:

بالأمس اشتكى إمام وخطيب أحد المساجد من ظواهر غريبة، تتمثل في قيام بعض المصلين بوضع كتب قديمة يودون التخلص منها في مكتبة ورفوف المسجد..، والظاهرة الأخرى استمرار بعض المصلين بأخذ «علب المياه» المخصصة للمساجد للاستخدام الشخصي والمنزلي بأكثر من الحاجة.. هذه ممارسات وسلوكيات غير حضارية، نرجو أن تتوقف.

معرض «بحرينا».. وتحدي الأجيال:

مساء اليوم السبت، تختتم أعمال المعرض الذي أقامته وزارة الداخلية في مجمع السيف، وذلك ضمن برامج الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء وترسيخ قيم المواطنة «بحرينا»، تنفيذا لتعليمات الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، كما سيتم تكريم الفائزين في مسابقة «تحدي الأجيال»، وقد افتتح سعادة الدكتور محمد بن مبارك جمعة وزير التربية والتعليم فعاليات المعرض الأسبوع الماضي.

كنت قد تابعت أعمال المعرض التي تضمنت مجموعة من البرامج التفاعلية المتنوعة من خلال ست مناطق رئيسية، هي: منطقة الإبداع الفني، ومنطقة التراث والهوية، ومنطقة التكنولوجيا والابتكار، ومنطقة الرياضة واللياقة البدنية، ومنطقة التطوع والمشاركة المجتمعية، ومنطقة الشباب التي تم من خلالها استعراض مشاريع ريادية للشباب.

الجميل في معرض «بحرينا» أنه استهدف كل فئات المجتمع من أفراد وناشئة وشباب، كما أن مسابقة «تحدي الأجيال»، حققت تفاعلاً متميزا ومشاركة كبيرة، من المحافظات والمؤسسات الحكومية، وكذلك المؤسسات التعليمية والجامعية، ومؤسسات المجتمع المدني، وشركات القطاع الخاص، والنوادي الرياضية، وتوجد آلية إلكترونية للتصويت على المشاركات.

معرض «بحرينا» مبادرة رائدة ضمن حزمة مبادرات وطنية، تهدف إلى غرس وترسيخ قيم الولاء والانتماء والمواطنة، وتعزيز الهوية الوطنية التي تسهم في الارتقاء بالمبادئ المجتمعية والثقافة الوطنية التي نفتخر بها جميعا.

ملاحظة واجبة:

أهم قرار ينتظره المستفيدون من برنامج «مزايا الإسكاني» هو تنفيذ التوصية النيابية لتقرير لجنة التحقيق في الإسكان، بتثبيت القسط الشهري، وعدم زيادته وفقا لزيادة الراتب أو الدخل الشهري.. تحقيق هذه التوصية ستخفف من كاهل الأعباء على المواطنين، وتدخل السرور في نفوس الأسر البحرينية.

آخر السطر:

رحم الله المربي الفاضل الأستاذ الكريم «أحمد العطاوي» ((بوهمام)).. فقد كان من خيرة الناس والمعلمين، ومثالا للإنسان الدمث الأخلاق وكريم الطباع.. وخالص التعازي لعائلة العطاوي الكرام.

شريك يعترض على «التحكيم» بعد فصله.. والمحكمة ترفض الطعن

«التمييز» ترسي مبدأ قانونيا مهما يتعلق باللجوء إلى نظام التحكيم أكدت أنه نظام قضائي اتفاقي يسري على منازعات فصل الشركاء

أرست محكمة التمييز الدائرة الأولى مبدأ قانونيا مهما يتعلق بنظام اللجوء إلى التحكيم موضحة ماهيته وأطر تطبيقه، حيث أكدت أن الاتجاه الحديث في التشريعات التجارية أصبح يرى التحكيم من منظور أنه نظام قضائي اتفاقي، بعيدًا عن قضاء الدولة، يختار فيه الأطراف المحكمين، ويعهدون إليهم بمقتضى اتفاق التحكيم –شرطًا كان أم مشارطة– بمهمة تسوية المنازعات التي نشأت أو التي قد تنشأ بينهم، بخصوص علاقاتهم التعاقدية أو غير التعاقدية، والتي يجوز تسويتها بطريق التحكيم، وفقًا لأحكام القانون أو مبادئ العدالة، وإصدار حكم ملزم لهم، وأشارت أن الاتفاق على التحكيم لا يُفترض، وإنما يلزم أن يعبر بوضوح عن انصراف إرادة الخصوم إلى اتباع هذا الطريق، فإرادة المتعاقدين هي التي توجد التحكيم، وتحدد نطاقه من حيث المسائل التي يشملها.

جاء ذلك في حيثيات رفضها طعن شريك بشركة تجارية على قرار إخراجه من الشركة وتجنيب نصيبه بها، بعد أن رفع دعوى تحكيم لتعيين محكم في نزاع بينه وبين الشركة لامتناعها عن صرف الأرباح للشركاء، وتم تعيين محكم للفصل في النزاع، أصدر حكمه برفض طلباته، ووافق على طلبات الشركاء بإخراجه من الشركة وتجنيب نصيبه، حيث طعن على الحكم أمام المحكمة الكبرى التجارية على سند أنه قرار المحكم صدر بالمخالفة للنظام العام لتناوله مسائل لا يجوز فيها الصلح تتعلق بالتخارج وفصل الشركاء، ومخالفة إجراءات التحكيم، وتناول قرار التحكيم نزاع خارج عن نطاق ما تم الاتفاق عليه بشرط التحكيم فإنه يكون باطلا، إلا أن المحكمة رفضت الطعن وأيدته محكمة الاستئناف.

حيث لم يرتض على الحكم وطعن بطريق التمييز، وعلى أساس أن الحكم استند على أن المنازعات المتعلقة بفصل الشريك، وإخراجه من الشركة يجوز اللجوء إلى التحكيم بشأنها، علي الرغم من أن القواعد المتعلقة بتخارج الشركاء وفصلهم هي قواعد آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، ولا يجوز فيها الصلح، مما تكون معه الدعوى غير جائز اللجوء فيها إلى التحكيم، وتخرج عن اختصاص هيئة التحكيم كون الثابت بعقد تأسيس الشركة تم الاتفاق علي انعقاد الاختصاص بنظر المنازعات بينهم لهيئة مركز التحكيم التجاري، ولم يتم الاتفاق على إسناد ذلك الاختصاص إلى محكم فرد يتم تعيينه بمعرفة المحكمة المختصة غلا بموجب تعديل لذلك العقد لم يوافق عليه جميع الشركاء.

إلا أن محكمة التمييز رفضت الطعن وأكدت أن الاتجاه الحديث في التشريعات التجارية أصبح يرى التحكيم من منظور أنه نظام قضائي اتفاقي، بعيدًا عن قضاء الدولة، يختار فيه الأطراف المحكمين، ويعهدون إليهم بمقتضى اتفاق التحكيم –شرطًا كان أم مشارطة– بمهمة تسوية المنازعات التي نشأت أو التي قد تنشأ بينهم، بخصوص علاقاتهم التعاقدية أو غير التعاقدية، والتي يجوز تسويتها بطريق التحكيم، وفقًا لأحكام القانون أو مبادئ العدالة، وإصدار حكم ملزم لهم. وإن الاتفاق على التحكيم لا يُفترض، وإنما يلزم أن يعبر بوضوح عن انصراف إرادة الخصوم إلى اتباع هذا الطريق، فإرادة المتعاقدين هي التي توجد التحكيم، وتحدد نطاقه من حيث المسائل التي يشملها.

وقالت إنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الدعوى من المنازعات التي تمس مصالح الشركة، والتي اشترط في عقد تأسيسها حلها بطريق التحكيم إذا لم يوفق المديرون في حلها وديا، فإنه يكون قد التزم في تفسيره لهذا الشرط المدلول الواضح لعبارته، ولم يتجاوز به السلطة التقديرية، كما أن عقد تأسيس الشركة نص اختصاص محكم يتم تعيينه بواسطة المحكمة المختصة بمحاكم البحرين في المسائل الخلافية بين الشركاء، وعليه فإن النعي عليه يكون غير مقبول، ولما تقدم، فإنه يتعين رفض الطعن.

١٥ مايو الحكم على بحريني وآسيويين حازوا مخدرات وتسببوا في وفاة شخصين

حجزت المحكمة الصغرى الجنائية جلسة ١٥ مايو للحكم على بحريني وآسيويين بتهم التسبب في وفاة شخصين أحدهما يبلغ من العمر ٥٥ عاماً والآخر ٦١ عاماً وإصابة آخرين في حادث بحري وقع في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٤، بالإضافة إلى تهم الصيد الجائر بالكراف وتعاطي وإحراز مادة مخدرة.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى بلاغ إلى خفر السواحل صباح يوم الواقعة يفيد بوجود حادث تصادم ما بين قاربين بالقرب من جزيرة المحمدية ووجود المتهم الذي قام بسحب القارب الآخر الذي تم الاصطدام به إلى ساحل بحر المالكية، حيث تبين وجود جثة المتوفى الأول بداخل القارب، فيما نتج عن عمليات البحث والإنقاذ العثور على جثة المتوفى الثاني بالقرب من فرضة البديع.

وجهت النيابة العامة للمتهمين أنهم في٢٠٢٤/١٢/١٥ المتهم الأول تسبب بخطئه في وفاة المجني عليهما حال كونه تحت تأثير مخدر، كما أنه حاز وأحرز بقصد التعاطي المؤثر العقلي البريجيالين في غير الأحوال المرخص بها قانونا.

كما أنه لم يلتزم بتوفير أدوات السلامة البحرية طفاية الحريق وسترة النجاة وصندوق الإسعافات الأولية على ظهر القارب، ولم يلتزم بتركيب جهاز التعرف على ظهر السفينة، كما أنه خالف شروط السلامة بأن لم يقم بتشغيل الأنوار الملاحية لمنع التصادم في البحر، كما وجهت النيابة العامة للمتهمين الثلاثة أنهم مارسوا الصيد البحري باستخدام شباك الجر القاعية (الكراف) في المياه الإقليمية.

كما وجهت النيابة العامة إلى المتهمين الثاني والثالث أنهما أقاما في البلاد بصورة غير مشروعة إذ لم يجددا رخصة الإقامة القانونية من الإدارة العامة لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة، والتي تؤهلهما للإقامة في مملكة البحرين.

إلزام متسبب في حادث مروري وشركة تأمين تعويض رب أسرة بـ١٠ آلاف دينار

أيدت محكمة الاستئناف العليا المدنية الثانية قائد سيارة آسيوي وشركة تأمين تعويض رب أسرة وأفرادها بـ١٠ آلاف دينار بعد تعرضه لحادث سيارة تسبب فيه قائد المركبة ونتج عنه إصابات مختلفة نتج عنها عاهة مستديمة قدرتها اللجان الطبية بـ١٥%.

وقالت المحامية زهراء نعمة إن موكلها، المدعي الأول، تعرض لحادث مروري تسبب به المدعى عليه الأول، قائد المركبة المؤمن عليها لدى المدعى عليها الثانية، ببوليصة تأمين سارية المفعول وقت وقوع الحادث، وقد أصيب المدعي الأول نتيجة الحادث بألم وتورم في الركبة اليسرى، وتمزق كامل في الرباط الصليبي الأمامي، وكسر في ضرسه، عولج جراحيًا، وفقًا للثابت من التقارير الطبية. وعلى إثره، تكبد مصروفات علاجية، وقد أدين المدعى عليه الأول عن الحادث بموجب حكم جنائي بات كما تضرر المدعي الأول ماديًا وأدبيًا، فضلًا عن تضرر نجليه القاصرين أدبيًا جراء ذلك الحادث.

حيث قالت المحكمة إن الثابت من تقرير اللجان الطبية المنتدبة معاناة المدعي الأول من إصابة في الركبة اليسرى مع سحجات وكسر في الأسنان، وسحجة على الجبهة، وإصابة في الوجه مع سحجة على الجبهة، عُولج تحفظيًا، وإصابة في الركبة اليسرى عُولجت جراحيًا، وكسر في الأسنان، ونتج عنه ألم بموضع الإصابة، وتحديد بسيط في حركة بسط الركبة اليسرى، وندبة بطول ٥ سم على الركبة اليسرى، وندب متفرقة على الساعد الأيمن.

وأضافت أنه استنادًا إلى جدول تقدير نسب العجز المستديم، فقد قررت اللجنة الطبية المختصة نسبة العجز المستديم المتخلف عن الحادث المروري بـ١٥% من العجز الكلي، وهو ما تقدر معه المحكمة التعويض الجابر لضرر المدعي المادي نتيجة ما لحق به من إصابات بمبلغ ٩٥٠٠ دينار، بالإضافة إلى ٨٠٠ دينار أتعاب المحاماة.

بالتعاون مع عدد من الجهات المعنية.. خفر السواحل تنفذ حملة تفتيشية وتوعوية في ساحل خليج البحرين

في إطار جهودها للحفاظ على السلامة البحرية والتصدي للمخالفات وضبطها، والتأكد من مدى التزام الشركات المؤجرة لقوارب التجديف بالقوانين والقرارات المنظمة لذلك نفذت قيادة خفر السواحل حملة تفتيشية مشتركة في ساحل خليج البحرين بالتعاون مع شؤون الجنسية والجوازات والإقامة، مديرية شرطة محافظة العاصمة، وزارة الصناعة والتجارة، وهيئة تنظيم سوق العمل، أسفرت عن رصد عدد من المخالفات تمثلت في ضبط عدد من الأشخاص المخالفين لقوانين الإقامة وأخرى تتعلق بالصيد، حيث تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال تلك المخالفات.

وشددت قيادة خفر السواحل على أهمية تقيد الجميع بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالأنشطة البحرية والصيد، مشيرةً إلى استمرار هذه الحملات وبشكل دوري لضبط المخالفين، وبما يسهم في الحفاظ على الأمن والسلامة والثروة البحرية لمملكة البحرين.